

الدراجات الهوائية والكهربائية .. خطر على عجلتين





تحقيق: محمد علاء

في ظل انتشار الدراجات الهوائية وبالذات الكهربائية التي بدأت تنتشر بشكل واسع بين الأفراد في المجتمع، واستخدامها خاصة خلال إجازات الطلبة وفي نهاية الأسبوع والتي باتت تشكل مصدر قلق للأهالي وخطورة كبيرة على سلامة سائقيها، لا سيما في ظل عدم وعي البعض بثقافة الالتزام بقوانين والأنظمة المرورية، وبعد التطور الذي طرأ على الدراجات الكهربائية من حيث الإمكانيات ووصولها إلى سرعات عالية، أصبح الحديث عنها في الآونة الأخيرة كوسيلة بديلة للسيارات وتكاليفها ومخالفاتها وحل لأزمات السير، ضرورة ملحة، في حين يتخذها البعض بما في ذلك نسبة من الموظفين الذين يستخدمونها وسيلة نقل، والبعض الآخر وسيلة للترفيه. وبين الخطورة والحاجة تكمن أنظمة وقوانين يجب الالتزام بها، بصرف النظر عن عمر سائق الدراجة، وهي في أغليبتها قوانين سُنت للحفاظ على سلامة وأمان مستقلي الدراجات. «الخليج» رصدت من خلال جولة قامت بها في شوارع أبوظبي استخدام عدد كبير من سائقي الدراجات الهوائية والكهربائية للطرق والشوارع الرئيسية، معرّضين حياتهم وحيات سائقي السيارات للخطر، كما تبين تحقيق الدراجات الكهربائية لسرعات عالية قد تصل إلى أكثر من 80 كيلومتراً في الساعة، ويتراوح سعرها بين 700 و5 آلاف درهم، ولا تحتاج إلى رخصة قيادة عند شرائها وقيادتها، ولها عدة مميزات من بينها توفير نفقات التنقل بالسيارة أو سيارات الأجرة أو حافلات النقل، والمحافظة على البيئة لعدم خروج أية عوادم منها، والعمل بشكل كهربائي وديناميكي في نفس الوقت عند نفاذ البطارية تمكن متابعة القيادة بشكل عادي، وتصبح دراجة هوائية.

العميد أحمد الشحي نائب مدير مديرية المرور والدوريات في قطاع العمليات المركزية بشرطة أبوظبي، طالب السائقين بالانتباه إلى مستخدمي الدراجات الهوائية، وخفض السرعة في حالة مرورهم على الطريق، والابتعاد عن القيادة في مساراتهم، محذراً سائقي المركبات من تعريض حياة مستخدمي الدراجات الهوائية للخطر، بالدخول والسير في المسارات المخصصة لهم.

وقال: «الجهات المختصة حرصت على توفير مسارات خاصة للدراجات الهوائية على جسر الحديريات الجديد في أبوظبي، لتضاف تلك المسارات إلى مسارات الدراجات الهوائية الأخرى في مختلف المناطق في أبوظبي، مثل شارع

الشيخ زايد بن سلطان، وشارع الملك عبدالله بن عبد العزيز، إلى جانب المسارات المتوفرة للدراجات الهوائية والموزعة في مدينة خليفة، ومدينة محمد بن زايد، ومدينة شخبوط، وعلى شاطئ الراحة وفي مدينة «الفلاح».

أماكن مخصصة

وحت مستخدمي الدراجات الهوائية على ممارسة هوايتهم في الأماكن المخصصة لهم، مع انتشار هذه الممارسة وتحولها إلى غاية بعد أن كانت هواية من قبل فئات متنوعة من المجتمع، وما يترتب على ذلك من زيادة أعداد راكبي الدرجات الهوائية على الطرق، لأغراض الرياضة والتنقل الخفيف، بما يتوافق مع تعزيز نمط الحياة الصحية. وأكد ضرورة التزام مستخدميها بالمسارات المخصصة لها في المتنزهات، والالتزام بالسير بها بعيداً عن نهر الطريق، والبعد عن المناطق المزدحمة بالمركبات، وعدم السير عكس الاتجاه وعدم الدخول في الشوارع الممنوعة، والالتزام باشتراطات السلامة، وتوفير مصباح أمامي أبيض وآخر خلفي أحمر وتشغيلهما في الليل، كما يجب عدم حمل أوزان تؤثر في توازن الدراجة.

وقال إنه لن يكون هناك أي تهاون في تطبيق المادة 1 من قانون السير والمرور الذي حدد العقوبة بغرامة مالية تبلغ 2000 درهم وحجز المركبة شهرين، وتسجيل 23 نقطة على السائق عند قيادة مركبة بطريقة تعرض حياة قائدها أو حياة الآخرين أو سلامتهم أو أمنهم للخطر.

تشديد الرقابة

وطالب عدد من المواطنين والمقيمين الجهات المختصة بزيادة وتوسيع رقعة ممرات الدراجات الهوائية في العاصمة، وإنشاء ممرات جديدة في الأحياء السكنية وضواحي المدينة، كما طالبوا بتشديد الرقابة على سائقي الدراجات الهوائية والكهربائية، وزيادة الحملات التوعوية للسائقين بمختلف جنسياتهم ولغاتهم وثقافتهم، مضيفين أن ذلك من شأنه تقليل الحوادث.

وقال المواطن ماجد عبدالله إنه يلاحظ بشكل دائم استخدام الدراجات الكهربائية للطرق والشوارع الرئيسية، وسيهرها بسرعات عالية تكون مثل الدراجات النارية ولا تحمل أية تراخيص سير ولا لوحات مرورية لاستخدام تلك الشوارع الممهدة للمركبات المرخصة من قبل إدارات المرور في الدولة، مضيفاً أنه حتى السائقين لا يحملون أية رخص قيادة، ما يشكل ضرورة حتمية للتدخل من قبل السلطات للحفاظ على الأرواح والحد من الحوادث.

وأضاف: «كيف نضمن أن الذي يقود هذه الدراجة الكهربائية مؤهل لقيادتها جيداً، وهل يتعامل بشكل سلس مع «المواقف التي نتعرض لها يومياً في الطرقات، بالتأكيد لا؛ لأنه لا يحمل أية رخص قيادة ولا رخص للمركبة».

بنود المخالفات

وقال المواطن سلطان البريكي إنه صدم سائق دراجة هوائية العام الماضي، على الرغم من سيره بشكل قانوني وملتزم، لكن فاجأه سائق الدراجة بالخروج المفاجئ من شارع جانبي ونجم عن ذلك حادث بسيط أدى إلى إصابة سائق الدراجة بكدمات، إلا أن الجهات المسؤولة حملته المخالفة التي وصلت 1000 درهم، وتركت سائق الدراجة المخطئ، مضيفاً أنه يطالب السلطات بتعديل بنود المخالفات، فكيف يتحمل أناس ملتزمون أخطاء أناس آخرين مهملين.

وقال المواطن جمال الجعيدي إنه يجب إنشاء مزيد من ممرات وطرقات لأصحاب الدراجات سواء لممارسة الرياضة أو للتنقل، تكون بعيدة عن الشوارع العامة، وتكون في الأحياء السكنية، مما سيقلل نسبة الحوادث بشكل كبير.

وطالب الجهات المختصة بزيادة حملات التوعية بعدة لغات، ووضع لوحات إرشادية مرورية في الطرق والشوارع توضح المنع أو السماح للدراجات بالسير، لتنبيه سائقي الدراجات الهوائية، وكذلك لتنبيه سائقي السيارات بأنه في هذه المنطقة قد تجد سائق دراجة هوائية.

تثقيف الأبناء

وقال المواطن ناصر الراشدي، ولي أمر، إنه يطالب الأسر بضرورة تثقيف أبنائها بقيادة الدراجات في مناطق آمنة والابتعاد عن قيادتها في الشوارع والطرق العامة لحفظ سلامتهم، كما أكد أهمية الإشراف والمتابعة الدائمة للأبناء عند قيادة الدراجات الهوائية أو الكهربائية، وعدم تركهم بمفردهم في جميع الأحوال. وأشاد المواطن محمد العامري، بجهود شرطة أبوظبي في تقليل عدد حوادث الدراجات الهوائية، مضيفاً أنه لاحظ انخفاض عدد تلك الحوادث بشكل كبير وملحوظ في السنوات الخمس الأخيرة مقارنة بالأعوام التي سبقتها. وقال محمد إيلاف، إن القانون يلزم سائق السيارة بضرورة الانتباه لراكب الدراجة الهوائية والكهربائية، حيث إنه معرض للسقوط ولا توجد وسائل أمان في الدراجة على عكس الحال في السيارات التي تتوافر بها العديد من وسائل الأمان.

واعتبر حسام فاروق، أن إعطاء الأولوية لراكب الدراجة الهوائية أو الكهربائية من أخلاق القيادة، ولا بد من الابتعاد عنهم بمسافة كافية حتى لا نتسبب في سقوطهم وتعريض حياتهم للخطر، مضيفاً أن وجود مسرب للدراجات الهوائية والكهربائية أمر مهم وضروري.

سائقون تائهون

وقال عدد من سائقي الدراجات الهوائية والكهربائية إن الدراجة وسيلة سهلة ورخيصة وموفرة لتوصيل طلبات الزبائن، خاصة في مناطق الفلل ومناطق السكان خارج جزيرة أبوظبي، حيث لا يمتلك محل بقالة ميزانية لشراء سيارة أو دراجة ميكانيكية لتوصيل الطلبات، وهو ما يشكل عبئاً عليهم، فيما ذكر بعض سائقي الدراجات الكهربائية أنهم اشتروا دراجاتهم من التجار وعرفوا منهم أن قوانين الدراجات الهوائية تطبق عليهم بالمثل، مضيفين أنهم يستخدمونها توفيراً للأموال وتقليلاً للزحام.

وقال حامد هادي أحد مستخدمي الدراجات الكهربائية: في مجتمعنا كثير من الأطفال يمتلكون دراجات، وبذلك تقع المسؤولية على ولي الأمر الذي يسمح لابنه بقيادة الدراجة الكهربائية، وأغلبية الذين يقودون الدراجات لا يلتزمون بالقوانين.

وأكد أن الالتزام بالقوانين يمنع كثيراً من الحوادث ويخفف الضرر في حال وقع حادث، والخوذة من أهم الأمور؛ لأنها تحمي الرأس من الضربات، مشيراً إلى أن الدراجات الكهربائية مثل السيارات تحتاج بين الفينة والأخرى للصيانة، وخاصة الفرامل.

وطالب البلدية بأن توفر مواقع خاصة وكابينات شحن للدراجات الكهربائية في الطرقات، معللاً ذلك بأن الدراجات الكهربائية تزداد في كل يوم، وعلى المسؤولين أخذها بعين الاعتبار؛ لأنها أصبحت وسيلة نقل بديلة لكثير من الناس. صغاراً وكباراً، وتسهم في حل أزمة السير.

توصيل الطلبات

وقال راجو، عامل بقالة آسيوي، إنه يستخدم دراجته الهوائية في توصيل ما يطلبه المتصلون ببقالته في أسرع ما يمكن،

مستخدماً طرقاتاً مختصرة، قافزاً بين الشوارع تارة، ومسارات المشاة تارة أخرى. وقال إن توصيل الطلبات بأسرع ما يمكن، هو هدفه الأول لضمان رضى الزبون وإلا لن يشتري من عنده مجدداً.

وأكد زميله راجيل رافيندرا، أن الدراجة الهوائية وسيلة تنقل رخيصة وسريعة ومتاحة في كل الأوقات، مضيفاً أن المشكلة تتلخص في عدم وجود مسارات بعيدة عن الشارع، إضافة إلى أن أغلب سائقي السيارات لا يعطون الأولوية للدراجات الهوائية.

وقال منصور إبراهيم، آسيوي يعمل في أحد محال البقالة، إنه يعتمد على الدراجة الهوائية أو الكهربائية سواء في الذهاب إلى عمله والعودة منه، أو في توصيل طلبات المنازل في بعض الأحيان.

تعليمات مرورية

وأكد العميد جمال العامري الخبير المروري والمدير التنفيذي لجمعية ساعد للحد من الحوادث المرورية، إن الدراجات الهوائية وسيلة انتقال سهلة ورخيصة، وهناك فئتان يكاد ينحصر فيهما ركوب الدراجات الهوائية، الأولى هي العمال والباعة وعاملو البقالات، والثانية هي الأطفال، مشيراً إلى أن الفئتين تتسببان في حوادث بسبب عدم الالتزام بقواعد استخدام المركبات.

وأشار إلى أن هناك تعليمات مرورية لابد من الالتزام بها ومعرفتها من طرف مستخدم الدراجة الهوائية أو الكهربائية في الشوارع.

ولفت إلى أن هناك أسباباً تؤدي إلى وقوع الحوادث لراكبي الدراجات الهوائية أو الكهربائية رصدتها مديرية المرور والدوريات، منها عدم التقيد بإشارات المرور، وعدم إفساح الطريق، وعدم إعطاء الأولوية، وعدم الالتزام بخط الطريق وعدم الإلمام بالقيادة.

ونصح أولياء الأمور بمراقبة أبنائهم وعدم السماح لهم باستخدام الدراجات الهوائية أو الكهربائية إلا في الأماكن المسموح بها، مثل المتنزهات أو الحدائق العامة، إضافة إلى استخدام واقبات الرأس والذراعين والركبتين، وعلى سائقي المركبات الانتباه لمستخدمي الدراجات الهوائية والكهربائية. وقال إن مديرية المرور والدوريات حددت اشتراطات السلامة التي يجب على راكبي الدراجات الهوائية توفيرها، وهي مصباح أمامي أبيض وآخر خلفي أحمر وتشغيلهما في الليل، وكذلك خلال فترات الغروب وقبل الشروق، ووجود لوحة خلفية عاكسة للضوء، وصلاحية الإطارات ووجود آلة تنبيه مناسبة للمارة، والتأكد من السيطرة على الدراجة باستعمال اليدين معاً، في حالة إعطاء الإشارات المرورية.

مسارات الدراجات

وأكدت بلدية مدينة أبوظبي تنفيذها مشروعاً لتجهيز وتأهيل ممرات مشاة رياضية ومسارات للدراجات الهوائية، في أماكن متفرقة بمدينة أبوظبي والبر الرئيسي، بتكلفة 88.5 مليون درهم، ويتوقع إنجازها العام 2020.

وأوضحت أن نطاق أعمال المشروع تشمل إنشاء مسار للدراجات الهوائية في شارع شخبوط بن سلطان، ومسار للجري في شارع الخليج العربي، ومسار لربط ممرات الدراجات الهوائية بين شارع الخليج العربي وشارع الشيخ زايد. وأفادت البلدية بأن المشروع يشمل أيضاً إنشاء ممرات جري رياضية جديدة في جزيرة أبوظبي والبر الرئيسي، حسب المخطط الرئيسي لمسارات الجري، مع الحرص على توفير أعلى معايير السلامة والأمان لمستخدمي الممشى ومسارات الدراجات. وتضم جزيرة أبوظبي 22 ممشى ومساراً للدراجات الهوائية في مختلف المناطق مثل: شارع الشيخ زايد بن سلطان، وشارع الخليج العربي، وشارع الملك عبدالله بن عبد العزيز، في حين تنتشر في البر الرئيسي 5

مماشي ومسارات للدراجات الهوائية موزعة على مدينة خليفة، ومدينة محمد بن زايد، ومدينة شخبوط، وعلى شاطئ الراحة، وفي مدينة الفلاح.

موقفاً 550

وحرصاً من البلدية على توفير حلول بديلة قامت بلدية مركز المدينة بإعداد مقترح لتوفير مواقف خاصة بالدراجات الهوائية في حوض غرب 7، 22/15 بإجمالي يبلغ 275 موقف دراجة هوائية، حيث تم تنفيذ أغليبتها. وأكدت البلدية أنها تواصل مشروع إنشاء مواقف الدراجات الهوائية لتشمل أغلب المناطق السياحية والترفيهية بمجموع يصل إلى 550 موقفاً، بما يوفر الخدمات اللازمة

شوارع حضرية

وأكدت دائرة التخطيط العمراني والبلديات أن توفير البيئة الآمنة للمشاة وراكبي الدراجات الهوائية والكهربائية، يأتي ضمن أولويات دليل تصميم الشوارع الحضرية، وشددت أولويات التصميم التي ينص عليها الدليل، على أهمية توفير بيئة آمنة للمشاة وراكبي الدراجات الهوائية والكهربائية. وأضافت الدائرة أن هناك دوراً محورياً يلعبه دليل «تصميم الشوارع الحضرية» في تحويل أبوظبي من مدينة تعتمد على المركبات الخاصة في التنقل، إلى مدينة تعتمد على استخدام وسائل النقل متعددة الأنماط، وأن الدليل يستخدم عناصر تهدئة حركة المرور كالتقاطعات المرتفعة وممرات المشاة المرتفعة، ومنصات تقليل السرعة، واستخدام مرافق آمنة للمشاة عند جميع التقاطعات وأماكن المرور

مخاطر الإصابات

وأكدت دائرة النقل في أبوظبي أن ارتداء سائقي الدراجات للخوذات الواقية، يحد من مخاطر إصابة الرأس بنسبة 85%، وإصابة الدماغ بنسبة 88%، داعية مستخدمي الدراجات الهوائية والكهربائية، إلى ارتدائها للحد من مخاطر إصابة الرأس والدماغ.

كما أكدت أن ركوب الدراجات يعد وسيلة تنقل شخصي غير مكلف مناسب للرحلات القصيرة، حيث يساعد على الوصول إلى أماكن العمل والخدمات دون زيادة الازدحام المروري على الطرقات والشوارع، فضلاً عن تحسينه للحالة الصحية، حيث يكافح السمنة والسكري وأمراض الدورة الدموية، وغيرها من الأمراض التي تنتج عن قلة الحركة